السودان .. حتمية الوحدة السياسية لضمان انتقال سلس

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة

اسـقاط الحكومـة - اضغـاث احـلام

العدالة الاجتماعية .. ركيزة الاسـتقرار السـياسي

الراهـن السـياسي السـوداني وتداعياتـه

الأربعا 30 يونيو 2021م السنة الثانية العدد {25}

سكرتير التحرير: إبراهيم سليمان رئيس مجلس الإدارة: إسماعيل عبدالله مدير التحرير: حسن فضل

المؤسسون: * إبراهيم سليمان * إسماعيل عبد الله * عصادم الدين الحاج * محمد الربيع * محمد سليمان * حسن فضل

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة
العدد {25} - 30 يونيو 2021م

السودان .. حتمية الوحدة السياسية لضمان انتقال سلس

حسن فضل

يساور الشعب السوداني بمختلف فئاته وتوجهاته كثير من المخاوف والشفقة على مستقبل هذا البلد، ولا شك أن الوعود والشعارات التي رفعتها قوى الثورة والتي كانت تمثل بدرجة كبيرة طموح كل مواطن عانى ويعاني ضنك العيش وقسوة الظروف التي عاشها خلال ثلاث عقود من التنكيل والحروب العبثية التي صنعها نظام المؤتمر الوطني، والتي أفقرت البلاد والعباد بل وقسمت ترابه ,وبالتالي فان الشعب السوداني قدم روحه ودمه بكل سخاء من اجل إنجاز الثورة والتي تعتريه اليوم كثير من المتاريس والمصاعب الجمة والتي تتمثل في عجز حكومة الثورة في أن تحقق الحد الأدنى من شعار الثوار في تحقيق حياة كريمة في العيش والحرية والسلام .

والتحدي الأكبر هو أن الحاضنة السياسية والتي تعتبر خط الدفاع الأول عن مكتسبات الثورة وبوصلة توجيه الحكومة, لم تعد تلك الحاضنة لقد تباينت رؤى مكوناتها، فبعض هذه المكونات أغراها بريق السلطة فطفقت تتصارع حولها بصورة لا تشبه الثورة ولا الثوار فأبدلت تمكين البشير بتمكين جديد ومحسوبية جديدة باسم الثورة, وأصبحت لديها أولويات أخرى غير أولويات الثورة و شعاراتها، بل أن بعضها لديها مرجعيات وبوصلات توجيه خارج القطر ومحاور تحج إليها بين كل فترة وأخرى، ولعل ابرز مظاهر تلك الحالة الشائهة ما خروج بعض أحزابها وتجميد البعض الآخر لنشاطه بل وان بعض مكونات الحاضنة اليوم هي تمارس أنشطة ضد حكومة الثورة تشكل خطرا حقيقي لا يقل عما تقوم به الثورة المضادة.

وبالرغم من هذه التحديات اعتقد أن مبادرة السيد رئيس الوزراء والتي أعلنت اعتقد أنها تعتبر بداية جديدة وجادة في طريق تعديل مسار حكومة الثورة وما اعترى بعض الثوار ,وهي مبادرة كما وصفه كثير من المراقبين هي جرس إنذار وأيضا شعور عال من السيد رئيس الوزراء بالمسؤولية في إن اشرك الشعب بجميع مكوناته بالمخاطر التي تحيط بالوطن وبالفترة الانتقالية وضرر التباين والمزايدات التي تطلقها بعض القوى السياسية التي وبكل اسف تحولت لمعارضة حقيقية لحكومة الثورة رغم انها جزء من هياكلها.

السيد رئيس الوزراء شخص الأزمة بشكل دقيق ولم يكتف بالتوصيف لكنه رسم معالم الحل في ضرورة تنفيذ مطالب الثورة في العدالة والحرية والسلام، فتحقيق العدالة والقصاص من المجرمين وبسط الحريات وتكوين مجلس تشريعي يراقب أداء المؤسسة التنفيذية باعتبار انه أمر ملح وحاجة ضرورية للانتقال.

حسنا أن الحكومة تفاعلت بشكل إيجابي وسريع في أن دخلت في اجتماعات مغلقة ليومين كاملين وخرجت بنتائج اعتقد أنها مهمة بل وهو تفاعل مباشر مع مبادرة السيد حمدوك، فتسليم المطلوبين وتخفيف المعيشة وأعبائها على الشرائح الضعيفة من المواطنين هي منافذ تفريغ الاحتقان وتعيد للثورة والثوار الأمل في أن حكومة الثورة ممسكة بمطالب الشعب وحريصة عليها.

غير أن الوصول لغايات ولنتائج مرضية للشعب ولضمان انتقال سلس ,يحتم على قوى الثورة من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمهنيين أن يتوحدوا ويلتفوا حول الحكومة و شعارات الثورة ولا مناص ولا خيار من وحدة القوى السياسية الآ وحدتها وعلى الحكومة والمؤسسة التنفيذية والقطاع الأمني ان تضطلع بمسؤولياته في الرقابة والصرامة في ضبط إيقاع السوق وردع الجشعين والمفسدين المضاربين في العملة .

Hassn09vip@gmail.com

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة
العدد {25} - 30 يونيو 2021م

اسقاط الحكومة – اضغاث احلام

إسماعيل عبد الله

الحكومات لا تسقط لمجرد جنوح رغبة جامحة لشريحة معيّنة من الناس، فسيرورة الثورات يغذيها عدد من العوامل المتراكمة والواصلة الحلقوم، فحينما اسقط الثوارصنم هبل البشيري تضافرت اسباب كثيرة جعلت من الشعب السوداني الصعب المراس أن يجمع على كلمة سواء، والصبر الأيوبي هو واحدة من الصفات النبيلة التي يتصف بها هذا الشعب الشجاع، قد يصبر على الأذى طويلاً لكنه إن هب فهبته لا يضاهيها تيارتسونامي الكاسح الماسح العاتي الجبّار، لكن قبل أن توقظ هذا المارد العملاق من غفوته عليك أن تقنعه أولاً، لأن هذا الكائن السوداني بكل بساطة سوف يصدمك بعبارته المفحمة المقحمة (وانتو فرقكم شنو منهم)؟، هذه الجملة المفيدة والبسيطة الدالة على غرابة سيكلوجية رجل الدولة والحكومة والسياسة في بلادنا، تجده ينظر للعالم من منظوره المزاجي، اذا تم اقصاءه من المشهد بأي طريقة كانت (عادلة أم ظالمة)، يحرق الأرض ويقول (إما ان تختاروني وإما الطوفان)، لا يترك درباً من دروب تأليب المنظمات الدولية الا وسلكه ليعود حاكماً مبجلاً محمولاً على الأكتاف، هوذات الشخص المأزوم الطامح لاعتلاء كرسي الحكم في بلادي والذي يطلق على نفسه المفكر والباحث الاستراتيجي والزعيم والدكتور والخبيرالدولي، إنّه (أبوعرام السوداني).

الحكومة الانتقالية بكل ما تحمله من تناقضات وسلبيات وخلافات الا انها تمثل مرحلة حتمية لابد من أن نمشي خطواتها المكتوب علينا أن نمشيها، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يخلف نظام الثلاثين من يونيو نظام آخرمبرأ من الأخطاء الجسام، فتركة البائدين ثقيلة لا يقوى حملها حصان غض ولج باب شئون الحكم لتوّه، إنّه أمر طبيعي أن تشوب هذه المنظومة المنتقلة بعض من شوائب المنظومة البائدة، طالما أن هنالك احزاب وتنظيمات وحركات غير مستنيرة تعتمد على ايدلوجيات الانظمة السالفة، ولوكنا نملك مؤسسات حزبية حقيقية لما احتجنا لأن نرفع شعارات من شاكلة (تسقط ثالث) و(تسقط لامن تظبط)، ما هو ماكث على ارض الانتقال اليوم هو منتوجنا التنظيمي الذي جنيناه طيلة الستين عاماً بعد خروجنا من تحت قبة التاج البريطاني، فقبل أن نسقط رموز مرحلة الانتقال على المنضويين تحت لواء التنظيمات والاحزاب المهترئة القيام بثورات داخل كياناتهم التي بنى فيها العنكبوت بيته الواهن، وان لم نفعل فلن يكون البديل مختلفاً كثيراً عن (قحت)، ونكون قد استبدلنا قحت المغبونة والممانعة بقحت الحاكمة والجاثمة على صدر الدولة.

هنالك طائفتان تعملان ليل نهار على افشال منظومة الانتقال وتاليب الشارع عليها، رغم صغر سن المنظومة المنتقلة وعدم بلوغها الثلاثة اعوام، هاتان الطائفتان احداهما تحمل الراية الداعشية السوداء المكتوب عليها (لا اله الا الله محمد رسول الله)، حكمت البلاد ثلاثين عاماً حسوما بما يناقض مدلول الكلمات المقدسة المكتوبة على رايتها السوداء، اما الطائفة الأخرى فرايتها حمراء دموية تفور وتمور روحها بغلواء التشفي والانتقام، لخلافات نابعة من ماضي صراعاتها السحيق، اتفاق النقيضين حول وأد هذه المرحلة المؤقتة بخيرها وشرها يؤشرعلى السبب الحقيقي والجوهري وراء تعطل عجلة التنمية والتقدم والازدهار ببلادنا، تحالف الضدين هذا ليس له هدف وطني قاصد الى رفعة البلاد، سوى أنه تحالف ضرار صنعته نزعة أنانية ونرجسية من هذين الديناصورين الذين يعملان بنظرية (يا فيها يا نطفيها)، لا شيء آخريجمع الرايتين السوداء والحمراء غير الاضرار والفتك بكيان الدولة حسداً من عند انفس حملة الرايتين، لقد ذهبت هذه المجموعة القحتاوية المغاضبة صاحبة الراية الحمراء نحو الجبال الكردفانية، باحثة لها عن ضالة طروادية تعيدها الى دهليز القصروتفرضها على رقاب المساكين، أما الحالمون بمشروع العودة (عائدون) حملة الرايات السود لا يستحون من بعد مهلكة الثلاث عقود التي اوردوا البلاد موردها.

ارحموا الوطن الجريح يا هؤلاء، لقد اضعنا قرناً كاملاً من الهرجلة والفوضى السياسية، اسقطنا الحكومات وجاءت البدائل اكثر سقوطاً من المسقطات، دفعنا بشباب الحي نحو محارق الدكتاتوريين ثم غششناهن ولم نحقق لهم وطنهم الحلم، بعد أن توسدوا لحد قبورهم وهم مطمئنين من أننا لن نخلفهم الوعد، فاذا اردنا أن نسقط شيئاً واحداً فسيكون هذا الشيء هو الارواح الشريرة التي تسكننا منذ رفع العلم، دعونا نسقط العدائيات والكيد والتآمر والنرجسية والأنانية والبحث عن الانتصارات الذاتية الخاسرة، خلّونا نتفق على أن نتفق وأن لا نجعل اختلاف الآراء مفسدة لمشاريعنا الاقتصادية، بل واجبنا أن نعلي من شأن القاعدة الاخلاقية التي تقول (نصف رأيك عند أخيك)، دعوا التناحر والتشاكس والتخابر من اجل الدراهم المعدودات والأرائك الزائلات، لن يفيد البلاد ولن ينفع العباد استمرارهذه اللعبة الدائرية ولن ينقذها جلوسكم المؤقت على الكراسي الموضوعة على رمال السلطة المتحركة، انتم اليوم تدعون لاسقاط فلان وتدمير علان واقصاء فلتكان، وغداً ستسقطكم حتميات ناموس اكوان الزمان.

أقلام متّحدة

Ismeel1@hotmail.com

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة
العدد {25} - 30 يونيو 2021م

الراهن السياسي السوداني وتداعياته

د . عبد المجيد أبو ماجدة

صهيل الخيل

يبدو أن واقع الراهن السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي السوداني اليوم تطبعه سمات كثيرة وهذا الواقع يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر، لكنه واقعاً يصعب التكهن بمآلاته وتداعياته، ولا توجد هنا نماذج سياسية واحدة وقوالب جاهزة تعتبر الأنموذج الأمثل المتفق عليه دون جدال على المستويات الإقليمية والدولية معاً للتفاعلات السياسية التي دوماً ما تكون مطبوعة باختبارات المجتمعات ونخب السياسة والفكر فيها .

فالواقع السوداني اليوم يمر بمرحلة في غاية الصعوبة خاصة الظروف الاقتصادية والسياسية البالغة التعقيد وقضية ملفي

(الحرب والسلام) والأوضاع الأمنية الهشة وتأثير ذلك على مجمل الأوضاع في السودان، وفي هذا السياق تتجدد المتابعة للمتغيرات السياسية إقليمياً ودولياً ووسط التفاعلات المختلفة تتزايد الرغبة الأكيدة إلى التوافق وعلى ضرورة إحاطة النشاط السياسي بمقومات التوجه الديمقراطي في أساسياته المعتمدة على الشفافية والتزامه بالمعايير ولكن لا بد من وجود صراعات داخلية ومخاض عسير لتجاوز هذه المرحلة الحساسة التي تكاد أن تعصف بالفترة الانتقالية برمتها .

ثمة هناك مفاهيم عديدة تأخذ حيزها بشكل واسع في واقع السياسة والاقتصاد، إذ لم يبدو متاحاً للدولة السودانية أن تحاول الانعزال اقتصادياً وسياسياً عن مجريات التغيير والتحولات في الساحتين الإقليمية والدولية.

إنّ صُناع القرار السياسي والفكري السوداني يواجهون اليوم تحديات كبيرة جداً وازمات حقيقية من (العيار الثقيل) عقب إنتصار الثورة السودانية الشعبية الباذخة، وهذه التحديات والأزمات تتمثل في الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والتضخم الاقتصادي الذي فاق كل التصورات والأوضاع السياسية وهشاشة الوضع الامني وملف السلام، في ظل عدم التوافق السياسي بين المكونات السياسية السودانية المختلفة وفي مثل هذه الظروف الماثلة لا يوجد مشروع سياسي وطني واحد تتفق عليه كل هذه الكيانات السياسية أضف إلى ذلك لم يوجد مشروع سياسي وطني يجمع عليه كل الفرقاء السياسين السودانيين، كما تواجه المفاوضات الجارية الآن بجوبا بين وفدي الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية شمال جناح عبدالعزيز الحلو تحديات وعقبات جمة وقضايا خلافية كبيرة في ملفات التفاوض.

الحكومة الانتقالية هي الأخرى تواجه كذلك تحديات جسيمة وخاصة في ظل غياب خطط وبرامج تكون هادية لها وتسير على نهجها ولو لفترة مؤقتة .

يبدو للمراقب للشأن السوداني من الوهلة الأولى بأنّ الحكومة الانتقالية ليست لديها أي مشروع وطني سياسي واقتصادي (شامل) تبني عليه خططها وبرامجها ويساعدها على خفض التوترات الداخلية الماثلة اليوم والمشحونة بالأزمات وتقاطعات صراع المحاور الإقليمية والدولية .

إنّ هناك شبه إجماع بين المحللين والمفكرين والاستراتيجيين والاقتصاديين بأنّ السودان يعيش مناخاً سياسياً واقتصادياً (مأزوماً) واستقطاباً وتجاذباً حاداً بين كافة القوى السياسية المدنية والعسكرية وقوى الكفاح المسلح ويرون بأنه مرشحاً لمزيداً من التعقيدات السياسية والاقتصادية والأمنية إن لم يتم التوقيع على السلام النهائي بين قوى الكفاح المسلح التي لم تدخل في عملية السلام في وقت قريب، وذلك نسبةً لتداعيات بعض القضايا وملفاتها الشائكة والعالقة وعدم الوصول لسلام في دارفور وجنوب كردفان بشكل نهائي وشفاف وما زال السلام فيها لم يكن سلاماً شاملاً لانّ هناك فصائل مسلحة ما زالت تحمل السلاح لذلك يعتبر السلام من أهم القضايا الجوهرية وكبرياتها لأنه يتعلق بقضيتي (الحرب والاستقرار).

فالسلام العادل يعتبر من أهم القضايا الجوهرية والتي هي أساس متين لنجاح التحولات الكبيرة التي أحدثتها ثورة ديسمبر المجيدة في خواتيم العام ٢٠١٨م .

هناك قضايا أخرى لا تقل أهميةً ومن أهمها كذلك معالجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين أوضاع المواطن السوداني المعيشية وهذا المطلب ما زال بعيد المنال في ظل هذه الظروف وتعقيداتها .

ما زالت الحكومة الانتقالية تواجه هذه التحديات وينبغي عليها أنْ تجد حلولاً جذرية لمعالجة التدهور الاقتصادي والسياسي والأمني وانْ تنتهي مظاهر الحروب وتجتهد لتصنع السلام المستدام وليس مجرد سلام فقط بل تتناغم معه العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويعتبر هذان مطلبان هامان للشعب السوداني الذي أرهقت كاهله الظروف الاقتصادية الصعبة .

فبدون تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية سيظل الوضع مأزوماً ومُحتقناً وتصبح حياة المواطن العادي لا تُطاق وهذه هي مسؤولية الحكومة الانتقالية بشقيها :

(المجلس السيادي ومجلس الوزراء)

إنّ مستقبل الأوضاع بدارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مرهوناً ومرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بالحل الشامل والعادل لقضايا السودان الكلية وتوسيع نطاق السلام الجاري بجوبا ليشمل كافة ولايات السودان ويخاطب قضاياها ويلبي مطالبها العادلة في تقسيم السلطة والثروة والتنمية المستدامة وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويُناقش أهم القضايا والأوضاع وسبل تحقيقها في إطارها الوطني .

فلا يمكن أن تُختزل قضايا الحروب والصراعات في بعض ولايات السودان بأنها صراعات محلية أو قبلية واثنية أو نزاع بين :

(عرب وافارقة) كما يصفه بذلك النظام البائد في إقليم دارفور غربي السودان .

AbdulmajeedAboh@gmail.com

كاتب وباحث سوداني

ذكـــريات للمســتقبل (9)

عبد الله آدم خاطر

تعود بي ذكريات الطفولة المرة تلو المرة إلى مدينة الجنينة دار أندوكة، وكأن ذاكرتي ووجداني لا تعترفان بحال المدينة اليوم، التي لا يقال عن اعتداء ضد الإنسانية، وضد حقوق الإنسان، أو جرائم حرب إلا وتنسب إلى عناصر تقاتلت أو ما زالت لديها استعداد للقتال في ساحات المدنية ومداخلها.

اضطرت السلطات العليا في الولاية أن تعلن أن مدينة الجنينة أصبحت كارثية، وأصبحت تحتاج إلى كل عون ممكن من الناس .. كل الناس .. وصار الصوت الأعلى فيها للعون الإنساني، وإذ أضحت سلطة الدولة فيها لا تعني أماناً لخائف .. أو ملجأ لمستجير.

في طفولتنا، كنت أنا واينة عمي وكل منا يحمل قفة أو أناء، لأخذ احتياجات أسرنا من سكروشاي أرز وبهاروملح ..إلخ. من دكان رب أسرتنا الممتدة، عمي محمد من على أطراف السوق الكبير، كان الطريق لنا من منزلنا إلى الدكان، طريقاً واحداً غير مسفلت يومئذ، بيد أنه واسع وكأنه منحدر لمياه الخريف، إنه طريق امتلأت به الذاكرة، طريقاً جميلاً، عليه رمل كثيف، وصخور متناثرة، أما الأرض ثابتة وتنتهي إلى حوائط المنازل المجاورة.

ونحن في الطريق نلتقي الناس نساءً أو رجالاً .. وأطفال أمثالنا، وكان دون تخطيط أو توقع، بيد أن كل الأصوات ترتفع بالتحايا والسلام والسؤال عن صحة الأسر، خاصة الآباء الأمهات وكبار السن. أن الطريق الواسع يحيط به بعض أنشطة تجارية متواضعة مثل أماكن الغسيل ومحلات بيع الحطب والقش، فيما يرى بعض الجمالين الذين يحملون على الأكتاف أو الرؤوس، أنواع من البضاعة من وإلى السوق.

كان الطريق الواسع مسرحاً أيضا، نشاهد فيه مشاهد ونشارك في بعضها، إلى أن نصل السوق حيث تبدأ صفوف الدكاكين والأنشطة التجارية الأكبر والأربح، والطريق بعد للتعلم، نتعلم كل يوم فيه درساً جديداً، يصحبه الضحك والفكاهة والمعالجات العفوية وحكم المارة، إلا أن هذا الطريق نفسه عندما يتجه شرقاً يصل إلى وادي كجا، بحدائقه الغناء الباسقة والمحاطة بالخضرة، وثمار المانجو وغيرها من الفواكه.

ذات هذا الطريق، الذي يعود به الذاكرة إلى طفولتنا فيه السلام والبهجة والتواصل الأسري الحميم، وهو ذاته

الطريق الذي اتنقل في كهولتنا اليوم إلى طريق الدم والنزوح والأذى الجسيم وعويل النساء وصراخ الأطفال، إنه ذات الطريق الذي اضحى طريق نزوح معسكر كرينديق الأولى، كرينديق الثانية وكرينديق الثالثة، وهو ذات الطريق الذي سلكه النازحون لفرض أنفسهم ضيوفاً، في دواوين الحكومة والدولة وداخليات الجامعة والساحات التي تمثل رئات تنفس لأهالي المدينة.

يا للأقدار الطرق أيضا تحمل في بعض أوقاتها المستمتعين بالاستقرار والسلام والأمان وهم يرسمون بسمائهم على وجوه بعض، وفي أوقات أخرى تحمل ضحايا النزاعات والحروب وانكساراتهم الداخلية وبكائهم على الماضي الاستقرار وأحلامهم بغدٍ مختلف ومن حسن الحظ، تلك الأقدار متباعدة المواقيت، وكثير منها تمضي في التاريخ بسياقات الدروس المستفادة والاستعداد لمستقبل أزهر.

ذات مرة في تسعينات القرن الماضي، والنزاع المسلح وجد من يفتل له الحبال بين أهل دارفور، في ندوة بالخرطوم ومعظم حضورها من أبناء الجنينة، طلب مني التحدث إلى الحضور، أكدت في حديثي على حقيقة أن الذين يفتلون الحبال يومئذ، إنما يفتلون الحبال التي تلتف حول رقابهم، في خاتمة المطاف، ذلك أن المكونات السكانية لدار أندوكة، تماماً كما شجرة المانجو، شجرة البيئة المحلية وارفة متجذرة أوراقها خضراء زاهية وثمارها صفراء طاعمة، ومع الوعي والنضج الإنساني المتدرج لن يستطيع من يريد أن يحمل لون البشرة خنجراً لقتل الآخر أن ينجح، أما فشله فأكيد كما بدا ذلك جلياً الآن في الأفق الأقرب.

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة
العدد {25} - 30 يونيو 2021م

عبدالله حمدوك والهدّامون

محمد الربيع

متي يبلغُ البنيانُ يوماً تمامه
- إذا كنتَ تبنيه وغيرك يهدمُ
لو ألف بانٍ خلفهم هادمٌ كفي
- فكيف ببانٍ خلفه ألف هادمُ
،،،، بشّار بن برد ،،،،،

عندما تسلم الدكتور عبدالله حمدوك مهامه رئيساً لوزراء حكومة الفترة الانتقالية قبل ما يقرب من العامين بعد الثورة العظيمة التي أطاحت بأسوأ نظام دكتاتوري في التاريخ البشري ككل، كنّا جميعاً نعلم عظم المسؤولية الجسيمة التي تنتظره بعد الدمار السياسي والاقتصادي والمجتمعي الرهيب الذي خلّفه حكم الإسلامويين بعد ثلاث عقود من الهدم والقتل والتّشظي والذي جعل من الدين طريقاً للدنيا وسبيلاً لعمل الشيطان! فباسمه انقلبوا علي الحكومة الديمقراطية وباسمه حكموا وباسمه قتلوا وأبادوا واغتصبوا وسرقوا ونهبوا ..... ولم يطرف لهم جفنٌ لأن كل شيء فعلوه تم تسويقه وتبريره باسم الدين "لا للسلطة ولا للجاه ،،، بل هي لله هي لله"!! و "في سبيل الله قمنا نبتغي رفع اللواء"!! إن السيد رئيس الوزراء كان يدرك فداحة المسؤولية التي تشمّر من أجلها ساعديه، لكن بعدما تولي الأمر رسمياً أدرك بأن تعقيدات الواقع أصعب مما كان متوقعاً ولابد من التفكير خارج الصندوق لمواجهة هذا المشهد الكارثي والوضع الأليم! فالكارثة الأولي كانت في الوثيقة الدستورية التي حرمت رئيس الوزراء من حق التحكم علي الأجهزة الأمنية والقضائية وأعطتها لرئيس المجلس السيادي "البرهان" وهو عضو اللجنة الأمنية للمخلوع والنظام البائد وعليه فقد جرّدت الوثيقة رئيس الوزراء من زراعه اليمني في تطبيق العدالة والقانون أحد أهم أضلاع شعار الثورة الخالد!! فالفلول يملؤون دواوين الخدمة المدنية وينشطون في الثورة المضادة ووضع المتاريس لأي تقدم يصب في مصلحة الثورة أملاً في التغيير الحقيقي الذي نادي به الشعب في ديسمبر المجيدة حتي يتم استئصال التمكين اللعين وقطع دابر الأبالسة المجرمين الذين ملأوا الأرض قتلاً وظلماً وجوراً واغتصابا لمدة ثلاثة عقودٍ حسوماً كان فيها القتل شريعة والسرقة دين والكذب والنفاق عبادة والتكبر أخلاق والقتل الجماعي وإحراق الأرض توجه حضاري!!! ولضمان تأسيس بناء سليم لدولة عصرية خدمية تقدم رئيس الوزراء بطلب للأمم المتحدة بإرسال بعثة أممية فنية للأغراض السياسية تحت البند السادس (اليونيتامس) للمساعدة في إعادة هيكلة الخدمة المدنية وفلترة المؤسسات التي عشعشت فيها عناكب المتاسلمين ونخرت في عظامها سوس الفاشلين الذين وصلوا عن طريق الولاء والتمكين بإبعادهم لأهل الجودة والكفاءة والتأهيل!!! كما أن الواقع الاقتصادي المزري نتيجة فوضي الأسعار بسبب المضاربات في العملة والسلع الرئيسية وتهريب المواد الغذائية والبترولية وتخزينها من قبل الفلول المحتكرين للمال، لخنق المواطن المسكين في قوت يومه متزامناً مع الحملات الإعلامية الشرسة لجدادهم في السوشال ميديا ضد حكومة الثورة ورئيسها وتصويره كرئيس وزراء فاشل وكل هذا بغباء الأحزاب التقليدية الفاشلة التي تشكل حاضنة (أمر واقع) للثورة وفي ظل وجود المناكفات التاريخية فيما بينهم وبين العسكر المسيطرون علي الاقتصاد من خلال شركات الكيزان (الجيش) والمسئولون عن (الأمن الغائب والمتفلت) وتجاذبات دول المحاور الشريرة التي لا تهمها سوي مصالحها فقط ،،، كل هذا استنزف الكثير من الجهد وعطل مجمل ما كان يجب علي رئيس الوزراء إنجازه في هذه الفترة الحرجة. نقول لأحزاب قحت أذا لم تساعدوا في البناء فلا تكونوا عناصر للهدم وعليكم أن تخرجوا من الحكومة وتتفرغوا أبناء هذه الأحزاب المهترئة من خلال تنظيم مؤتمراتكم العامة بعد حظر ثلاثين عاماً!! وبناء الهياكل الإدارية والأمانات الحزبية وعمل ورش للشباب وتنمية قدراتهم السياسية والإدارية في العمل العام ومن خلال نشر وممارسة ثقافة العمل الديمقراطي عن طريق الآليات الداخلية للحزب قبل التفكير في ممارستها داخل مؤسسات الدولة !! كما يجب عليكم النزول للقواعد في المركز والولايات والمحليات وتدشين برامجكم في السياسة والاقتصاد والصحة والتعليم والثقافة ومشاريع التنمية والبني التحتية والطاقة والتنمية البشرية ... إلخ للانتخابات والفترة القادمة إنه لمن المخجل ألا نشهد مؤتمر عام لأي حزب (قحتاوي) بعد الثورة! فمن لا يستطيع بناء حزب كيف يبني دولة؟؟ ومن افتقد آليات الديمقراطية في حزبه لا يجب أن يعطي الآخرين دروس قومية فيها! أخرجوا من الحكومة واتركوا رئيس الوزراء ليختار كفاءات وطنية غير حزبية لإنجاز مهام الفترة الانتقالية وصولاً للانتخابات العامة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

نموذج الاقتصاد الاجتماعي التضامني

«تزايد الاهتمام مؤخراً بما يطلق عليه الاقتصاد الاجتماعي التضامني(Social and EES: Solidarity Economy) من جانب عدد من المفكرين والناشطين، ولا سيما من ينتمون إلى تيار الاقتصاد الأخلاقي (Ethical Economics) orEthonomics ومن يتبنون فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات، وكذلك بعض الهيئات الدولية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. ويرى داعمو هذا الاقتصاد أنه يمثل بديلا لاقتصاد السوق الرأسمالي والمشروع الخاص من جهة، ومن الاقتصاد المسطر عليه من جانب الدولة والمشروع العام من جهة أخرى. لذا فانه من الشائع وصف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأنه لا هو اقتصاد دولة ولا اقتصاد خاص، وبأن مشروعاته لا هي مشروعات عامة ولا هي مشروعات خاصة.

يقّدم ماكميرتري، الباحث المتعمق في موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعريفاً أضيق بعض الشيء يذهب فيه إلى أنّ هذا «الاقتصاد» يشمل مجموعة من النشاط الاقتصادي التي تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر ولا تخضع لمنقط السوق في تعظيم الربح، والتي تجعل لطيب عيش المجتمعات المحلية والأفراد المهمشين الألوية على التوجهات السياسية الحزبية وعلى الكسب الفردي.

تشمل المنظمات والمنشآت التي في اطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: التعاونيات الإنتاجية والتسويقية الاستهلاكية، ومؤسسات القروض الصغيرة (مثل بنك غرامين في بنغلاديش)، ومشروعات المحليات في مجال الطاقة البديلة، وجمعيات العون المتبادل التي توفر أطاراً للمشاركة في مواجهة المخاطر وتحمل أعبائها، وجمعيات خدمة المجتمع المحلي، والمؤسسات القائمة على الوقفيات كمنظمات النفع العام والجمعيات الخيرية، وشبكات التجارة العادلة، والمنظمات غير الحكومية التي تدير نشاطاً مولداً للدخل.»

العدالة الاجتماعية والنموذج التنموي

إبراهيم العيسوي

أقلام متّحدة
حرية سلام عدالة
العدد {25} - 30 يونيو 2021م

العدالة الاجتماعية .. ركيزة الاستقرار السياسي

إبراهيم سليمان

في ظل الحياة المعاصرة، ما عادت الأشياء هي الأشياء كما في العصور الوسطى، فالدولة بإمكانها أن تغني شعوباً، وتفقر آخرين، وتعزّ قوم، وتذل مهمشين، بالطبع بأمر الله وشرور أجهزتها وخلل معاييرها، فالعدالة الاجتماعية هي منظومة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى إزالة التباينات الطبقية الكبيرة بين مكونات المجتمع. **بصورة عامة، تفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية في خيرات البلاد بمفهومها الشامل.**

في غيات "مكانيزم" العدالة الاجتماعية الجادة والفعّالة، فمن البديهي أن يتناسل الفقر، ويتناسل تضامناً معه الجهل كذلك. في هذا المقال نركّز على ثلاث ركائز من مقومات العدالة الاجتماعية في الدولة المعاصرة، وهي **توزيع فرص الاستثمار وسبل تقاسم عائدات الموارد الطبيعية القومية، وعدالة توظيف الموارد البشرية.**

بعيد عما ورد في أتفاق جوبا لسلام السودان، لتحقيق التوازن التنموي، يجب أن تكون أولوية الإتفاق **الحكومي للارتقاء بالبنى التحتية، للمناطق المهمشة على أطراف البلاد التي ظلت تعاني الإهمال الحكومي طيلة العهود السابقة**، ويشمل هذا المتركز، طرح المشروعات الاستثمارية، وتوجيه الهبات الخيرية التي ترد عبر البوابات الرسمية، للمناطق الأقل حظا تنموياً في السابق، ويجب تجريم إرساء عقودات الأعمال التجارية، من إنشاءات واستيراد وتصدير، وتعاقدات خدمية، خارج مواعين المناقصات النزيهة والشفافة، كما يجب إعطاء الأولوية التفضيلية في هذا المجال للشركات ورجالات الأعمال المحلية والولائية، شريطة توفر القدرة المالية، والتأهيل والفني، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية الحكومية، والتي تحرص على الالتزام بمعايير الجودة العالمية. وسد الثغرات للإعفاءات الجمركية في أضيق حيز.

كما ينبغي ألاّ تغفل السلطات، عن إلزام الشركات التي تنفذ مشروعات طويلة المدى، بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمعات المحلية، سيما شركات التنقيب عن البترول والمعادن، وألاّ تتساهل في الإجراءات الاحترازية لحماية البيئة، وعلى منظمات المجتمع المدني على أن تطلع بدورها في هذا المجال.

وناهيك عن نسب توزيع السلطة الواردة في أتفاق جوبا المشار اليه آنفا، **يجب على السلطات تجريم التوظيف لشغل المناصب غير الدستورية، خارج أسوار لجنة الاختبار للخدمة العامة**، وتسهيل فتح بلاغات فردية ضد الجهات التي تمارس مثل هذه الممارسات الفاسدة، كما **يجب الالتزام الصارم بنسب الإناث في الوظائف العامة**، تماشياً مع التغيير الديمغرافي المطرد، بحيث تطرح الوظائف حصرياً للإناث، إن ثبتت هيمنة ذكورية في دوائر بعينها. ولتحجيم فرص المحسوبيات، وكما وهو معمول به في معظم الدول المحترمة، يجب أن يوضح المتقدم/ة للوظيفة العامة، عما إذا كان/ت لديه/ها صلة قرابة على أي مستوى في الدائرة التي ي/تتقدم للالتحاق الوظيفي بها.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية، في ظل البطالة المستشرية وسط الخريجين الشباب، **يجب عدم تمديد سن المعاش الإجباري في القطاع العام، تحت أي مصوغ، ومهما كانت ندرة التخصصات، وعظمة الخبرة التراكمية**، وعلى المعاشيين استمرار تقديم خدماتهم عبر الشركات الخاصة، التي لا غنى للنهوض الاقتصادي بدونها. ويمنع منعا باتا أن يتقلد أي موظف دولة أكثر من منصب ولو شرفياً بحوافز، أو أن يمارس أعمال حرة، طيلة فترة توظيفه، **هذه الجزئية بشكل أو بآخر مرتبطة بالضمان الاجتماعي، وواجب الدولة في كفالة توفير الرعاية الاجتماعية، من صحة وتعليم وتمكين المواطن من الاستفادة من الخدمات العدلية والقانونية غض النظر عن مقدرته المادية.**

أما عن آلية التوزيع العادل لعائدات الثروات الطبيعية، من بترول ومعادن، والعائدات القومية من جمارك ورسوم عبور وخلافها، **فليس هناك ما هي أفضل وأنصف من نسب التعداد السكاني للأقاليم، أما الإنتاج الزراعي، بشقيه المحصولات الزراعية والصادر الحيواني، فيجب ابتكار آلية تضمن استفادة المنتج من عائدات التصدير في المقام الأول** وليست الدولة. يمكن تحقيق ذلك عبر تأسيس جمعيات تعاونية للمنتجين الحقيقيين، تحتكر التصدير عوضاً عن شعب المصدريين الجشعين، الذين يستغلون المنتج ساعة العسر شر استغلال، وهذه الجمعيات الإنتاجية، بإمكانية توفير التمويل الميسر للمزارعين والرعاة عوضاً عن البنوك الانتهازية.

تتجلى العدالة الاجتماعية وتتجسد في عدة صور منها الاستبداد والاستعباد والقهر الاجتماعي، وهي ككرة مفاهيمية يتجاذبها الطرحين الاشتراكي والرأسمالي، فالأخيرة ظاهره الإنعاش الاقتصادي، وباطنه العذاب والقهر الاجتماعي، فهو أي الرأسمالية يدعو لحياد الدولة في المشهد التنموي، لذا أفضل الوصفات، الهجين بين النهجين، والسياسية فن الممكن.

والعدالة الاجتماعية محال تحقيقها **في مجتمع يسوده الفوضى، ويعشعش فيه الفساد**، لذا فهي ترتكز على فكرتي الجدارة والاستحقاق كما ذكر روفائيل .

لا شك أن فضيلة العدالة الاجتماعية الغائبة عن الدولة السودانية الحديثة منذ تأسيسها، لهي الباعث لكافة النزاعات المسلحة والفكرية في البلاد، يستحيل إخمادها والوصول إلى استقرار سياسي الاجتماعي دون تحقيقها.

أقلام متّحدة – 30 يونيو 2021م